



إنّا نريد إنارة الفكرة القرآنية التي تؤكد على الإحسان ولا تؤكّد على الطاعة انتلاقاً من الملاحظات التي قدّ منها في تفسير الآيات القرآنية ومن ملاحظاتٍ أخرى.

- الأولى: الحديث الوارد في الكافي عن أبي ولاد الحناط قال: سألت أبا عبداً (جعفر الصادق) (ع) عن قول الله عزّ وجلّ: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) (الأنعمان/ 151)، ما هذا الإحسان؟ فقال: "أن تحسن صحبتهم وأن لا تكلفهمما أن يسألوك شيئاً مما يحتاجان إليه وإن كانوا مستغفليين أليس يقول الله عزّ وجلّ: (لَنْ تَنْهَا الْأُولُوا الْبَرِّ حَتَّى تُذْنُ فَقُوا مِمْمَّا تُحِبُّونَ) (آل عمران/ 92)".

قال: ثم قال أبو عبد الله: "وأمّا قول الله عزّ وجلّ: (إِمّا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ لَا تَنْهَاهُمْ رَهْمَةً) (الإسراء/ 23)، قال: إن اضحراك فلا تقل لهم أفعى، ولا تنهرهما إن ضرباك، قال: (وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) (الإسراء/ 23)، قال: إن ضرباك فقل لهم: غفر الله لكما، فذلك منك قول كريم، قال: (وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَذَاجَ الذُّلُّ مِنَ الرَّهْمَةِ) (الإسراء/ 24)، قال: لا تملأ عينيك من النظر إليهما إلا برحة ورقة ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما ولا يدرك فوق أيديهما ولا تقدم قدّاً مهما".

إنّا نلاحظ في هذا الحديث التأكيد على الجانب الإنساني العاطفي في معاملة الولد لوالديه في تجسيد معنى الإحسان ولم يعرض للطاعة من قريب أو من بعيد. ويعلّق العلامة المجلسي في كتاب العقول على هذا الحديث فيقول: "ثم أعلم أنّه لا ريب في رعاية تلك الأمور من الآداب الراجحة، لكن الكلام في أنّها واجبة أو مستحبة، وعلى الأوّل هل تركها موجب للعقوق أو لا، بحيث إذا قال لها أفعى خرج من العدالة واستحق العقاب؟ فالظاهر إنّه بمحض هذه الأمور نادراً لا يسمّى عاقاً ما لم يستمر زمان ترك برّهما، ولم يكونا راضيين عنه لسوء أفعاله وقلة احترامه لهما، بل لا يبعد القول بأنّ هذه الأمور إذا لم تصر سبباً لحزنهما ولم يكن الباعث عليه قلة اعتماده بشأنهما واستخفافهما لم تكن حراماً بل هي من الآداب المستحبة، وإذا صارت سبب غيظهما واستمر على ذلك يكون عاقاً، وإذا رجع

قربياً وتداركهما بالإحسان وأرضاهما لم تكن في حدّ العقوق ولا تعدّ من الكبائر".

ويؤيده ما رواه المدقوق في الصحيح قال: "سأل عمر بن يزيد أبا عبد الله (ع) عن إمام لا يأس به في جميع أمره عارف غير أن يُسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما فقرأ خلفه؟ قال: لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقلاً قاطعاً، والأحوط ترك الجميع".

ونحن نضيف إلى ما استقر به من اعتبار هذه التعاليم التفصيلية في الحديث من الآداب المستحبة، ملاحظة أخرى وهي أنّ كلمة الإحسان توحى في مفهومها في الذوق العام، بالسلوك الطوعي الذي ينطلق من المعنى الإنساني لدى الإنسان بحيث يتحرك فيه تحرّكٌ عفويٌّ من دون إلزام، مما قد يدلّ على أنّ المطلوب من الولد تحسين خلقه، وتوسيعة صدره والتسامح معهما فيما يسيئان به إليه، ولهذا كانت الآيات تشير الإحسان الصادر منها تجاه الولد من أجل أن يقابلها بالإحسان إليهما فيما يستقبله من حياته معهما على طريقة (هَلْ جَرَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا إِلْهْسَانُ) (الرحمن/ 60).

إنّنا ندعو إلى التدقيق في هذه اللفتة الإيحائية للكلمة فقد تعطينا الكثير من حدود المفهوم في المدلول الفكري للعنوان.

- الثانية: إنّ الحديث عن طاعة الوالدين في غير ترك الواجب و فعل الحرام بحيث يجب على الإنسان ترك كلّ المستحبات والواجبات الكفائية و فعل كلّ المكرهات والمباحات لمجرد أمر الوالدين بذلك ونفورهما وكراحتهما للامتناع عن هذه الأمور.

إنّ مثل هذا التصور يعني أنّ المزاج الوالدي في حاجته إلى الانسجام الذاتي يتقدّم على كلّ المصالح التي تتضمّنها المستحبات والواجبات الكفائية، والمفاسد التي تتضمّنها المكرهات، مما يجعل الولد خاضعاً في التزامه الإسلامي بهذه الأمور لمزاج والديه فيمكن لهما إلغاء كلّ التشريع غير الإسلامي لمجرد نزوةٍ ذاتية، أو حالةٍ عاطفية، أو عقدةٍ مرضيةٍ، كما أنّه يفرض على الولد تعطيل كلّ مصالحة الحياتية في كلّ خصوصياتها وحقن كلّ رغباته وتطليّعاته في الحياة، وإسقاط كلّ مشاريعه الفكرية والعلمية والعملية، إذا لم تكن في دائرة الإلزام الشرعي، وبهذا يتحول الولد إلى لعبةٍ بيد الوالدين، ليلهوا بها كما يرוו لهما ذلك من دون أن يقدّم ما أي مبرّر لهذا الأمر أو النهي، لأنّ العنوان الذي يضعه فريق رأي الطاعة: هو إرضاء الوالدين من دون الدخول في تفاصيل الخصوصيات والخلفيات الكامنة وراء ذلك.

فلو أراد الولد أن يتخصص في فرع علمي وأراد الأب له أن يتخصص في فرع أدبي، لأنّه يحبّ الأدب ويكره العلم، فعلى الابن أن يخضع لذلك حتى لو كان لا يملك التوجه الأدبي من الناحية الذهنية.

ولو أراد الولد أن يدخل في عمل تجاري وأراد له الوالد أن يبقى بطّالاً وتعهد له بالإنفاق عليه فعليه - من وجهة نظر الطاعة - أن يطيعه في ذلك.

وهكذا يمكن للأبوين أن يفرضوا نفسهما عليه حتى في تحديد أوقات نومه أو في خصوصيات علاقاته بزوجته بما في ذلك ساعات العلاقة الجنسية في تحديدها وما إلى ذلك.. هل أراد أمّا أن يجعل للأبوين حقّ التخطيط الإلزامي لحياة الولد فيرسمان له كلّ خطوط حياته على طريقتهما وتصوّراتهما بما في ذلك التصورات السخيفية التي يرتاحان إليها ليتقبّلها الولد كمنهج متقدم على المنهج الشرعي في الدائرة غير الإلزامية. إنّ ذلك يعني تعطيل الشريعة في مستحباتها ومكرهاتها ومباحتها لمصلحة شخصٍ أو شخصين.. وهذا مما لا يمكن أن يتقدّم له المنطق التشريعي الإسلامي، لأنّ التنازل عن أي موقع من مواقع السلوك العملي في الخطّ الشرعي لمصلحة عنوان آخر لابدّ أن يكون خاضعاً للمعطيات الدقيقة التي تتفاصل بها الأمور، ولابدّ أن يكون للقضية حدود تقف عندها المواقف، وتتحدد فيها المسائل.. وهذا مما قد لا يتحقق في موضوعنا هذا لاختلاف الآباء والأمهات في ثقافتهم والتزامهم وأفكارهم ومزاجهم وتطليّعاتهم في الحياة الأمر الذي ينعكس سلباً على توازن الحياة الاجتماعية في مجتمع الآباء والأولاد.

إنّا لا نجد هناك أساساً من الآيات والأحاديث الواردة في السنّة تدل على ذلك، بل كلّ ما رأينا هو أنّ العقوق مجرّم وإذا دقّقنا في مفهومه فإنّا نلاحظ أنّه يمثل حالة العداوة على الوالدين بالكلمة والنظرية والفعل، ومحاولة الإيذاء لهما بالطّرّق التي يتمثّل فيها الإيذاء في العلاقات مع الناس.

وإذا أردنا أن نلاحظ التصرّف الشخصي للولد المبني على ملاحظة مصالحه الدنيوية المشروعة، ومصالحه الأخرىية التي تقرّبه إلى الله، وعلاقته بالآخرين من خلال ارتياطها بحياته فيما لا يمس حيّاتهما من قريب أو من بعيد، فإنّا لا نجد أي علاقة لهما به، لأنّ المسألة هي مسأله كشخص مستقل في وجوده فلا مجال لتدخلهما في تفاصيله ولieverضا عليه ما يريدان من ذلك، بحجة أنّ ذلك يرضيهما وأنّ تركه يغضبهما، تماماً كما هو الحال في حرمة إيذاء المؤمن فإنّ معناه هو عدم القيام بعمل ضدّه مما يتربّك تأثيره السلبي على حياته الخاصة، لا عدم القيام بما يؤدّيه، حتى لو كان عمل خير كالتصدق على فقير لا يجدّه هذا المؤمن أو كالقيام بمشروع سياسي لا يرتاح إليه، إذ لو كان هذا المؤمن يكره نجاح هذا الشخص في أعماله بحيث يتأنّى من ذلك، فهل نلتزم بحرمة ذلك؟.

إنّ الكلمة العقوق تعني الإساءة إليهم في تصرّفاته معهما، كما في قول أوف، أو شتمهما أو ضربهما أو حبسهما أو التعرّض للناس الذين يتصلون بهما بصلة المودّة أو غير ذلك، ولا تشتمل الإساءة إليهم ما يذكر مزاجهما من تصرّفات الإنسان الشخصية في إدارة شؤونه العامة أو الخاصة.

ونحن لا نمانع من استحباب القيام بما يرضيهما حتى لو كان ذلك على خلاف رغبته، ولكن هذا شيء، ومسألة الطاعة الازمة لها شاء آخر، لأنّ هذا يتصل بالثواب الذي يحصل عليه الإنسان في إرضاء والديه، لا بالواجب الذي يلزم في سبيل ذلك.

وفي ضوء ذلك فإنّا لا نوافق جمهرة العلماء الفقهاء الذين أوجبوا طاعة الوالدين في كلّ ما يتصل بالمباحات والمستحبات والمكريّات واشترطوا إذنها في الجهاد وفي سائر الأسفار المباحة والمندوبة وفي الواجبات الكفائية مع قيام من به الكفاية. فالسفر لطلب العلم إن كان لمعرفة العلم العيني إثبات الواجب تعالى وما يجب له ويكتنّ النبوة والإمامنة والمعاد لا يحتاج إلى إذنها، وإن كان لتحصيل الزائد منه على الفرض العيني كدفع الشهابات وإقامة البراهين المروّجة للدين زيادة على الواجب كان فرضه كفايةً فحكم السفر إلى أمثاله من العلوم الكفائية كطلب النفقة إن كان هناك قائم بفرض الكفاية اشترط إذنها - كما جاء في شرح الشرائع - .

إنّا نستفيد من النصوص المأثورة في الكتاب والسنة، إنّ المطلوب هو الإحسان فيما يتصل بحسن المعاملة معهما والمساعدة بالمعروف، وإنّ المحرّم هو العقوق الذي يتحدّد بالإيذاء لهما فيما يرتبط بالأمور التي تخّم حيّاتهما. هذا من ناحية المفهوم الإسلامي في الخطّ العام. لكن قد يترتّب الثواب والأجر في التطوع بالتضحيّة بمزاجه ومصالحه لحساب مزاجهما ومصالحهما، كمظهر من مظاهر السمو الأخلاقي الإنساني، ويدخل في ذلك الخضوع للأوامر الصادرة منهما التي تنطلق من إشفاقهما العاطفي عليه في المواقف المحفوفة بالخطر من خلال شعورهما، الوالدي، لأنّ ذلك متصل بحالتهما النفسيّة التي قد تكون الإساءة إليهما عدواً، وهي ليست كذلك في الواقع.

وإذا لاحظنا رسالة الحقوق للإمام زين العابدين (ع) فإنّا نجد أنّ هناك حديثاً عن حقّ الوالدين على ولدهما حقّ الولد على والديه بحيث نجد أنّ هناك إرادةً مستقلة لكلّ واحد منهما في مقابل الآخر في الوقت الذي يملك حقّاً على صاحبه بإزاء الحقّ الذي يملّكه صاحبه عليه.

فقد جاء في رسالة الحقوق المروية عن الإمام علي بن الحسين زين العابدين (ع)، "وأمّا حقّ أمّك أن تعلم أنّها حملتك حيث لا يحمل أحد أحداً وأطعمتك من ثمرة قلبها ما لا يُطعم أحد أحداً وإنّها وقتك بسماعها وبصرها ويدها ورجلها وشعرها وبشرها وجميع جوارحها مستبشرةً بذلك فرحةً محتملةً لما فيه مكروهاً وألمها وثقلها وغمها حتى دفعتها عنك يد القدرة وأخرجتك إلى الأرض فرضيت أن تشبع وتتّجّوّع هي وتكسوك وتعرّي وترويك وتظمّن وتُظلك وتضحي وتنعمك ببيوسها وتلذّ ذك بالنوم بأرقها وكان بطنهما لك وعاءً وحجرها لك حواءً وثديها لك سقاءً ونفسها لك وقاءً تباشر حرّ الدنيا وبردّها لك ودونك

فتشرها على قدر ذلك ولا تقدر عليه إِلَّا بعونه أَنْهُ أَبِيكَ فتعلم أَنَّهُ أَصْلُكَ وَأَنَّكَ فرعه وأَنَّكَ لولاه لم تكن فمهما رأيت في نفسك مما يعجبك فاعلم أنَّ أباك أصل النعمة عليك فيه واحد اَنْ واشكره على قدر ذلك ولا قوة إِلَّا بـه.

ونلاحظ في هذين الحقَّين للأُمِّ والأَبِ أنَّ الحديث فيما ينطلق من خلال إثارة المعروف الذي تمثله قضية الأُمِّومة والأُبُوة في حياة الولد، حتى يكون ذلك أساساً للشعور بالمسؤولية في رعايتها والإحسان إلىهما وتحمِّل الأذى منهما.. وليس في الحديث أي إشارة لأي أساس ترتكز عليه مسألة الطاعة التي تتصل بالمصلحة والمفسدة الكامنتين وراء الأوامر والنواهي من خلال حكمه الأمر والنهاي دراسته لكلِّ الجوانب التي ترتبط بحياة الناس، وهذا هو الذي يمكن أن يؤكِّد ما قررناه من أنَّ القضية تتصل بالإحسان العاطفي في نتائجه العملية على صعيد السلوك، ولا تتصل بالناحية القانونية في الانقياد فهما في رغباتهما وأوامرهما ونواهيهما، وربما نلاحظ أنَّ الإمام لم يحدَّثنا عن تفاصيل حقِّ الأم والأب، بل ترك الأمر للولد أن يتصرَّف معهما بالطريقة التي تتناسب مع خدمتهما الأساسية في حركة وجوده وفي تفاصيله وخصوصياته في نطاق طفولته وشبابه.. مما قد يوحى بأنَّ على الولد أن يفكِّر بالسلوك العملي آراء ذلك بما يفكِّر به كلَّ إنسان يعمل على أن يشكر المنعم عليه بهذا المستوى من النعمة الكبيرة الشاملة لتبقى المسألة في نطاق الإحسان المنفتح على كلِّ م الواقع الخير في شخصية الإنسان.

"وَأَمَّا حَقٌّ وَلَدِكَ فَتَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْكَ وَمِنْصَافِ إِلَيْكَ فِي عَاجِلِ الدِّنَيَا بِخَيْرِهِ وَشَرِهِ وَإِنَّكَ مَسْؤُلٌ عَمَّا وَلَيْتَهُ مِنْ حُسْنِ الْأَدْبِ وَالدَّلَالَةِ عَلَى رَبِّهِ وَفِي نَفْسِهِ فَمِثَابٌ عَلَى ذَلِكَ وَمَعَاقِبٌ، فَاعْمَلْ فِي أَمْرِهِ عَمَلَ الْمُتَزَيِّنَ بِحُسْنِ أَثْرِهِ فِي عَاجِلِ الدِّنَيَا الْمُعَذَّرِ إِلَى رَبِّهِ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهِ بِحُسْنِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَالْأَخْذِ لِهِ مِنْهُ".

ونلاحظ أنَّ حَقَّ الوالد على أولاده يحمل الكثير من معنى المسؤولية العملية على أساس أنَّ الأب - في ولايته على الولد في طفولته وفي رعايته له في شبابه - يعمل على صنع الولد في التخطيط لنموه العقلي ومستواه في هذا الموضع، ولسموه الروحي والأخلاقي ودرجته العليا في هذا الاتجاه، والاستقامة العملية في حياته على مستوى الكلمة والحركة وال موقف والعلاقات.. فإذا أخلص في ذلك كان مأجوراً وإذا قصر فيه كان معاقباً.. كما إنَّ القضية تتصل بالسمعة الطيبة التي يحمل عليها الأب في الدنيا من خلال النتائج الإيجابية للتربية، أو بالسمعة السيئة من خلال النتائج السلبية لها، كما تتصل بالتعذير في القيام بواجبه في ذلك.

وفي ضوء ذلك نستطيع أن نعرف أنَّ الأب لا يملك الحقَّ في الطلب إلى ولده أن يترك مستحبَّاً أو يفعل مكروهاً أو يتسلط عليه في الضغط على حياته بإلزامه بفعل مباحٍ أو تركه، أو بترك واجب كفائي، أو التضييق على حرِّيته انطلاقاً من حالة مزاجية أو فكرةٍ غير مدروسة وما إلى ذلك، لأنَّ مثل هذا يتناقض مع حُسْنِ الْأَدْبِ وَالدَّلَالَةِ عَلَى رَبِّهِ وَالْمَعْوَنَةِ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي يَوْحِي بِأَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مَعْنِيَّا بِإِطَاعَةِ مَثْلِ هَذِهِ الْأَوْامِرِ وَالنَّوَاهِي الَّتِي تَبَعُدُ بَعْدَهُ عَنِ الْأَرْتَفَاعِ إِلَى الْمَسْتَوِيِ الرَّفِيعِ الَّذِي يَحْقِّقُ لَهُ الْدَرْجَةَ الْعَلِيَّةَ فِي الدِّنَيَا وَالآخِرَةِ.

إنَّ مسألة الحقَّ المتبادل يعني الوجود المستقل المرتكز على الإرادة المستقلة في نطاق تأكيد الاستقامة في الفكر والشعور وحركة الحياة، باعتبار أنَّ ذلك هو الذي يترك تأثيره الفاعل على قضية المصير، فلا معنى لذوبان الشخصية وفقدان الاستقلال، باعتبار أنَّ الحقَّ يوحى بأصالحة الشخصية واستقلال الإرادة.

وهذا هو ما لاحظناه في التأكيدات القرآنية على المسؤولية الفردية لكلِّ من الأب والأُمِّ والابن في الموقف الحاسم في يوم الحساب أمام الله ليتحمِّل كلَّ واحد مسؤولية عمله، ومن خير أو شر، من دون أن يتمكَّن الآخر من القيام بإنقاذه من مصيره المظلم أو من التأثير على مصيره المشرق، فمن آيات الخطيب العام قوله تعالى: (يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَازَادُ لَهُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُؤْفَقُ مَمَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (النحل/ 111).

(وَلَا تَكُونُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَنْزِرُ وَازِرَةٌ وَزُرَّ أُخْرَى) (الأعراف/ 164).

ومن آيات الخطّ الخاص في موضوع البحث قوله تعالى: (وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالْدُّعَاءُ  
وَلَدَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازِئٌ عَنْ وَالْدِهِ شَيْئًا) (لقمان/ 33).

إنّ نظام الأسرة يمثل المحسن الأوّل الذي أراد الله فيه للآباء أن يعملوا على صياغة شخصيات الأبناء على الصورة التي تحقق لهم النمو الجسدي والروحي والعملي بالمستوى الذي يتحقق رضا الله سبحانه، فلابدّ للسلوك الوالدي أن ينطلق في هذا الخطّ في عناوينه العامّة والخاصّة في طريقة تربية الأولاد والتعامل معها في عملية البناء، كما أنّه يمثل الخلية الأولى التي أراد الله للولد أن يتفاعل مع أبيه وأمه في مرحلة النمو لمستقيم له حياته وتتفتح من خلال ذلك شخصيته، ويعيش في أجوانها إنسانيته، ثمّ ينطلق - بعد ذلك - في مراحله الأخرى التي تتجاوز طفولته للتلاقي بشبابه الذي يطلّ على شيخوخة أبيه ليُحسن إليهما ويرعاهما ويتشاور معهما ويتفاعل مع أفكارهما وتطلّعاتهما في عملية وعي وتأمّل وتفكير ومواكبة للكبيرة والصغيرة التي تنطلق من خلالها حياته في مدارج السمو والتطوير، فيوازن بين إحساساته العاطفية تجاه أبيه ومسؤولياته الرسالية والحياتية تجاه ربّه ونفسه ومجتمعه ليتحقق التوازن في ذلك على هدى الآية الكريمة:

(وَوَصَّيْنَا إِلَيْسَانَ بِرَوَالِدَيْهِ حُسْنَا وَإِنْ جَاهَدَكَ لِتُنْشِرِكَ بِرِي مَا لَيْسَ  
لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِهُمَا إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ فَأُنْذِرْهُمْ كُنْدُتُمْ  
رَعْمَلُونَ) (العنكبوت/ 8).

وهذا هو الخطّ المستقيم الذي يتحرّك بين الإحسان والطاعة وبين رضا الله ورضا الوالدين. ▶

المصدر: مجلة المنطلق/ العدد 71 و72 لسنة 1990م.